

Distr.: General
19 September 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الذي مددت ولايته عملاً بقرار المجلس ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، بأن يحيلوا طيه، وفقاً للفقرة ١٢ (هـ) من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، تقرير الفريق الذي يغطي فترة ١٢٠ يوماً. وقد قُدِّمَ التقرير، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ونظرت فيه اللجنة في ١٦ أيلول/سبتمبر. ويرجو الفريق ممتناً عرض الرسالة والتقرير على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بايتون كنوبف
منسق فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
(توقيع) أندروز أتا - أساموا
خبير
(توقيع) آن أوسترلنك
خبيرة
(توقيع) كلیم رایان
خبير
(توقيع) أندريه كولماكوف
خبير



تقرير فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

موجز

في الفقرة ١٢ (هـ) من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، دعا مجلس الأمن فريق الخبراء المعني بجنوب السودان إلى تقديم تقرير عن التهديدات الأمنية الحالية التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، واحتياجاتها لحفظ القانون والنظام في جنوب السودان، وإلى تقديم مزيد من التحليل لدور عمليات نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الداخلة إلى جنوب السودان منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (الحكومة الانتقالية)، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والتهديدات المحدقة بأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على الصعيد الدولي.

ولا تزال ديناميات الحالة داخل جنوب السودان معقدة ومتقلبة، في أعقاب اندلاع القتال على نطاق واسع في جوبا في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٦، وهروب الزعيم المعارضة، ريباك مشار، من جوبا، ثم وصوله إلى الخرطوم في أواخر آب/أغسطس، والانهيار الفعلي للحكومة الانتقالية، هيكلها المتوخى في الاتفاق.

وتشير الأدلة التي جمعها الفريق إلى أن أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه الحكومة الانتقالية وتنفيذ الاتفاق ليست أخطاراً خارجية، وإنما هي أخطار نابعة من داخل جنوب السودان، تتسبب فيها أساساً أعمال وسياسات طرفي الاتفاق الرئيسيين، وهما: الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة الرئيس سلفا كير، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة ريباك مشار. وتشمل هذه التهديدات: استمرار أعمال العدوان من جانب الجناحين؛ وتكثيف البعد القبلي الذي يعتمل تحت السطح في ذلك النزاع؛ وانهميار الاقتصاد؛ واستمرار استيراد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدلة التي حصل عليها الفريق تشير إلى أن التهديدات الموجهة ضد الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية الدوليين تتزايد من حيث نطاقها وعددها ودرجة وحشيتها، في ظل تكثيف كبار الشخصيات في الحكومة، بمن فيهم سلفا كير، للخطاب المناهض للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي الأعم، وتصعيدهم للعداء تجاه تلك الكيانات.

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - التهديدات الأمنية التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية
١٣	ثانيا - نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة
١٥	ثالثا - التهديدات الموجهة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وموظفي المعونة الإنسانية الدوليين
٢١	رابعا - الخلاصة

المرفقات*

٢٢	I: Violence in Juba in July 2016
٢٣	II: Map of Juba
٢٤	III: Command and control within the parties to the Transitional Government
٢٦	IV: L-39 at Malakal Airport, 31 August 2016
	**V: Confidential annex

* تعميم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط، ودون تحرير رسمي.

** بالنظر إلى الطابع السري للمرفق الخامس، تم تعميمه بصورة مستقلة ولم يدرج في هذه الوثيقة.

أولا - التهديدات الأمنية التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية^(١)

١ - خلص الفريق إلى أن أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (الحكومة الانتقالية) تنشأ عن السياسات والنهج التي يتبعها عن عمد كل من الطرفين الرئيسيين في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وهو ما أدى إلى تفاقم الدوافع السياسية والقبلية والعرقية للحرب. وتمثل أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الحكومة الانتقالية في استمرار العدوان من جانب الطرفين والتزامهما بالوسائل العسكرية بدلا من السياسية لتحقيق أهدافهما، والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الاتفاق. وتتجلى هذه التهديدات في اندلاع أعمال العنف في جوبا في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، مما أدى إلى فرار رياك مشار من العاصمة ثم من البلد؛ واستمرار النزاع المسلح وتصاعده في أجزاء أخرى من جنوب السودان؛ وتزايد الطابع القبلي للعنف في جوبا وفي أماكن أخرى؛ وانحيار الاقتصاد الوطني بسبب سوء إدارة الحكومة وتحويل الأموال إلى شراء الأسلحة ومواصلة الحرب.

٢ - وعلى وجه الخصوص، لا يزال تسليح الطرفين للمجتمعات المحلية على أساس الانتماء القبلي يغذي العنف الدائر على نطاق واسع، ولم يبد أي من الطرفين رغبة في المحافظة على أسس القانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرة كل منهما. ولا يوجد ما يدل على وجود حاجة إلى المزيد من الأسلحة في جنوب السودان لكي تتمكن الحكومة الانتقالية من هئية بيئة أمنية مستقرة. بل إن استمرار تدفق الأسلحة، على النحو المبين في الفرع الثاني أدناه، يسهم في نشر عدم الاستقرار واستمرار النزاع.

٣ - والأخطار الأمنية الخارجية التي تهدد الحكومة الانتقالية ضئيلة نسبيا. فرغم أن السودان ما فتئ يقدم الأسلحة الصغيرة والذخائر وبعض الدعم اللوجستي إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر S/2016/70)، فإن الفريق لم يجد أي دليل حتى الآن على أن السودان، أو أي بلد مجاور، قد زود ذلك الجناح بالأسلحة الثقيلة، وهو ما يجد من قدرة المعارضة على شن عمليات واسعة النطاق.

(١) المعلومات الواردة في هذا التقرير مواكبة للأحداث حتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عندما قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

استمرار العدوان من جانب الطرفين

٤ - على الرغم من تشكيل الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ظل النزاع المسلح مستشرياً في جميع أنحاء البلد، وشمل ذلك اندلاع العنف على نطاق واسع في جوبا في تموز/يوليه. وقد تزايد الانفلات الأمني، بدءاً من ولاية غرب بحر الغزال وامتداداً إلى منطقة أعالي النيل الكبرى والمنطقة الاستوائية الكبرى، وهو ما تدل عليه الزيادة في عدد الحوادث المتصلة بالنزاع وعدد حالات النزوح التي أفادت التقارير بوقوعها^(٢). ومنذ تشكيل الحكومة الانتقالية، فر إلى البلدان المجاورة أكثر من ١٢١ ٠٠٠ من أهالي جنوب السودان، ومنهم أكثر من ١٠٥ ٠٠٠ شخص فروا منذ ٨ تموز/يوليه وحده^(٣). وأبلغ الوافدون الجدد من جنوب السودان عن استمرار أعمال العنف ضد المدنيين، وعمليات النهب، والتجنيد القسري، والاعتصاب، وكذلك قيام الجهات الفاعلة المسلحة بمنع المدنيين من الخروج من البلد^(٤). وبسبب القتال الشديد في مدينة واو، بولاية غرب بحر الغزال، في حزيران/يونيه، لا يزال هناك ٤١ ٠٠٠ من المدنيين نازحين داخل المدينة، بما في ذلك ما يزيد على ٢٤ ٠٠٠ شخص يعيشون قرب مجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان^(٥)، و ٣٧ ٠٠٠ شخص قد نزحوا خارج المدينة^(٦).

٥ - وفي مناسبات متعددة، سواء قبل أو بعد اندلاع القتال في جوبا في تموز/يوليه، قام الأمين العام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وهم المكلفون برصد تنفيذ الاتفاق، بتسليط الضوء على انعدام التقدم في تنفيذ الاتفاق، وأعربوا عن إدانتهم لاستمرار الأعمال العدائية^(٦).

(٢) يبلغ مجموع النازحين داخلياً من أهالي جنوب السودان ١,٦١ مليون شخص، وقد فر أكثر من ٩٥٨ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة (وفق البيانات المتوافرة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٦). مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منشور بعنوان "UNHCR South Sudan situation regional emergency" update, 15-21 August 2016، متاح على الرابط التالي: <http://data.unhcr.org/SouthSudan/regional.php>.

(٣) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منشور بعنوان "South Sudan refugees in and from South Sudan map", April 2016، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦. وهو متاح على الرابط التالي: <http://data.unhcr.org/SouthSudan/regional.php>.

(٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منشور بعنوان "South Sudan situation regional emergency" update 8-14 August 2016، متاح على الرابط التالي: <http://data.unhcr.org/SouthSudan/regional.php>.

(٥) بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، منشور بعنوان "UNMISS PoC update No. #136"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. وهو متاح على الرابط التالي: <http://reliefweb.int/report/south-sudan/unmiss-poc-update-no-136>.

(٦) انظر في جملة مراجع، الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، وهي متاحة على الرابط التالي: www.un.org/press/en/2016/sgsm17932.doc.htm؛ والبيان الصادر عن الجلسة ٦٠٩ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو متاح على الرابط التالي:

٦ - وقد حذر رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، من الجمود السياسي تحديداً قبل اندلاع العنف في جوبا بأسبوعين، فقال: ”يؤسفني أن أقول إن التقدم الذي توقعته لم يتحقق ... ولا يترك هذا أمامنا أي خيار سوى الاشتباه في احتمال أن يكون الالتزام بالسلام ضئيلاً للغاية ... وهذه الإعاقة المتعمدة والمترسحة التي تقف حائلاً دون تنفيذ الاتفاق هي أمر غير مقبول بالمرّة.“^(٧) وفي اجتماع لاحق عقدته في الخرطوم، في ٣١ تموز/يوليه، الجهات الضامنة للاتفاق، صرّح قائلاً: ”نحن نعلم أن قوات كلا الطرفين، والجهات الأخرى المتحالفة معها، لا تزال مستمرة في الاشتباك مع بعضها البعض في جميع أنحاء البلد، ويزداد في كل يوم احتمال وقوع معارك أكبر.“^(٨)

٧ - وفي أثناء زيارة قام بها الفريق إلى جنوب السودان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمع مع أعضاء الحكومة الذين يمثلون جميع الأطراف الأربعة الموقعة على الاتفاق^(٩). وقد تحدث الجميع، دون استثناء، عن وجود حالة من الانهيار الاقتصادي؛ وعن عدم إحراز تقدم مادي يذكر في تنفيذ الاتفاق؛ وعدم إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات العسكرية الأخرى الموالية لسلفا كير خارج جوبا، على النحو المطلوب. بموجب الفصل الثاني من الاتفاق؛ وعن تفاقم التوترات في صفوف العسكريين بسبب عدم سداد مستحقات القوات المسلحة. وذكر للفريق أن هناك شبه إجماع على أن المتوقع أن يستأنف القتال ما لم يطرأ تغير ملموس على سلوك أطراف الاتفاق.

www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-609th-meeting-of-the-psc-on-the-situation-in-south-sudan
وبيان رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، هايليمريام دسالن بشأن الحالة في جنوب السودان،
١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وهو متاح على الرابط التالي: http://igad.int/index.php?option=com_content&view=article&id=1386:igad-chairpersons-statement-on-the-situation-in-south-sudan&catid=47
١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، والبيان الصادر عن الجلسة ٦١٦ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي،
www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-616th-meeting-of-the-psc-on-the-situation-in-south-sudan
١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، وهو متاح على الرابط التالي: www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-616th-meeting-of-the-psc-on-the-situation-in-south-sudan

(٧) البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في أثناء الجلسة العامة للجنة، التي عقدت في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في جوبا. وهو متاح على الرابط التالي: <http://jmecsouthsudan.org/news.php?id=31>

(٨) بيان رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم أمام اجتماع للشركاء عقد في الخرطوم، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وهو متاح على الرابط التالي: www.jmecsouthsudan.com/news.php?id=40

(٩) لم يتبق حالياً في الحكومة الانتقالية سوى اثنين من الأطراف الأربعة الموقعة، أحدهما طرف رئيسي، وهو الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، والآخر طرف غير رئيسي، وهو مجموعة العشرة/”المعتقلون السابقون“. أما قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، ريباك مشار، فقد أبعده في ظروف مثيرة للجدل وعُين غيره في منصب النائب الأول للرئيس، في أواخر تموز/يوليه.

٨ - ورغم أن الفريق ما زال مستمرا في تحقيقاته بشأن العنف الذي ارتكب بعد ذلك في جوبا في شهر تموز/يوليه، فإنه قد توصل، بناء على المقابلات العديدة التي أجراها مع شهود العيان ومصادر أخرى متعددة (انظر المرفق الأول)، إلى النتائج الأولية التالية.

٩ - أولاً، مما يؤيد الاستنتاج القائل بأن القتال يتم بتوجيه من أعلى مستويات هيكل القيادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان الاتساع النسبي لنطاق الأعمال العدائية، التي اشتملت على نشر الطائرات العمودية الهجومية من طراز Mi-24، بالتنسيق مع القوات البرية وتعزيز من الوحدات المدرعة. وقد أكد كثير من كبار ضباط الجيش الشعبي للفريق أنه لا يوجد أحد سوى سلفا كبير ورئيس أركان الجيش الشعبي، بول مالونق، يملك سلطة إصدار الأمر بنشر تلك الطائرات العمودية، وقد تلقى الفريق تقارير عديدة من كبار أفراد الجيش الشعبي والشخصيات السياسية في جنوب السودان تشير إلى أن مالونق، بعلم كامل من كبير، قام بتوجيه القتال يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه^(١٠).

١٠ - وثانياً، لم تشارك جميع وحدات الجيش الشعبي في القتال. وتلقى الفريق تقارير موثوقة من عدد من كبار ضباط الجيش الشعبي تفيد بأن بعض الوحدات قد رفضت الأوامر الصادرة عن مالونق بالاشتراك في القتال.

١١ - وثالثاً، أشار الشهود في جوبا إلى اتسام القتال ببعد عرقي واضح وارتكاب بعض أعمال القتل بدوافع عرقية، وإلى أن قوات الجيش الشعبي وقوات الأمن المنتمجة إلى قبيلة الدينكا قد شاركت في تلك الأحداث بصورة أكثر كثافة من غيرها. وتشير تقارير عديدة إلى أن المليشيات من الولايات الاستوائية أصبحت تشارك في القتال في جوبا إلى جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي.

١٢ - ورابعاً، أظهر الاستخدام العشوائي للأسلحة من جانب كل من الجيش الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك نشر الطائرات العمودية الهجومية من طراز Mi-24، استهانة صارخة بحياة المدنيين وحرمة أماكن عمل الأمم المتحدة^(١١).

(١٠) المصدر: مقابلات سرية متعددة أجراها الفريق مع كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومع مسؤولين سياسيين في جنوب السودان وموظفين من الأمم المتحدة.

(١١) المصدر: مقابلات سرية متعددة أجراها الفريق مع موظفي الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين. وبالإضافة إلى القتلى والمصابين، ألحق ضرر كبير بكل من قاعدتي الأمم المتحدة في جوبا، حيث قيل إن ١٠٠ من الوحدات السكنية للأمم المتحدة أصيبت بأضرار في مرافق دار الأمم المتحدة وحدها من جراء المدفعية الثقيلة ونيران الأسلحة الصغيرة.

اشتداد حدة التزايدات بين القبائل

١٣ - أعاد العنف الذي وقع في جوبا في تموز/يوليه إلى الأذهان الأنماط التي شهدتها العاصمة وغيرها من الأماكن وقت اندلاع الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي كان الأشخاص يستهدفون في سياقها على أساس انتمائهم العرقي، على النحو الذي وثقته لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان^(١٢). وتتجلى في الوضع السائد أيضا الديناميات القبلية التي تجتاح البلد مع تحول الحرب إلى تنافس عنيف بين عناصر قبيلة الدينكا والكثير من القبائل الأخرى في البلد^(١٣). وقد ازداد نتيجة لذلك التصور القائم بين النخب السياسية والعسكرية من الدينكا، بمن فيهم سلفا كير وبول مالونق، بأن أبناء الدينكا يتعرضون ظلما للاستهداف والتهديد، وهو ما يؤدي إلى تصعيد دوامة الاستياء والانتقام المتبادلين^(١٤).

١٤ - وقد أدى العديد من التعيينات التي أجراها سلفا كير في الحكومة مؤخرا إلى زيادة تأجيج هذه التوترات. فقد قام، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، بإحلال تعبان دينق قاي، وأصله من النوير من ولاية الوحدة، في منصب النائب الأول للرئيس، محل ريك مشار. وثمة شك في مدى اتساع الدوائر السياسية والعسكرية المناصرة لدينق قاي خارج إطار موطنه في قويت، فهو مكروه بشدة في أوساط العديد من أهالي النوير نتيجة للفترة السابقة التي تولى فيها منصب حاكم ولاية الوحدة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أصدر ١٤ من كبار زعماء القبائل ممن يمثلون النوير في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي بيانا أدانوا فيه ذلك التعيين^(١٥). وقد أثار ذلك التعيين أيضا غضب إحدى عشائر النوير المتحالفة مع الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وهي عشيرة بول، التي قد تنشق وتنضم إلى المعارضة.

١٥ - ويشكل تعيين كير لستيفن ديو داو وزيرا للمالية والتخطيط الاقتصادي في ٢٨ تموز/يوليه مثلا آخر على التعيينات الاستفزازية. فقد كان ديو داو، حسب ما وثقه الفريق في تقريره المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، متورطا في تسليح ميليشيات الدينكا بادانق في ولاية أعالي النيل باستخدام أموال من وزارة النفط والتعدين، عندما كان يشغل منصب الوزير، مما أدى إلى تفاقم العنف بين الدينكا والشلك والنوير في ولاية أعالي النيل (S/2016/70)، الفقرة ٥٦). وقد حصل الفريق لاحقا على مزيد من الأدلة القائمة على مستندات تثبت أن

(١٢) انظر www.peaceau.org/uploads/auciss.final.report.pdf، والمرفق الأول لهذا التقرير.

(١٣) المصدر: مقابلة أجراها الفريق مع مسؤول حكومي سابق رفيع المستوى، في نيروبي، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(١٤) المصدر: مقابلات أجراها الفريق مع أربعة من كبار المسؤولين الحكوميين، في نيروبي، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(١٥) مقال بعنوان "Nuer chiefs disown new FVP Taban Deng"، صحيفة سودان تريبيون، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. وهو متاح على الرابط التالي: www.sudantribune.com/spip.php?article60072.

ديو داو قام، بصفته وزير النفط والتعدين، بإصدار توجيهات إلى شركة النفط الوطنية، نايلبيت (Nilepet)، بتغطية المصروفات المتصلة بالشؤون العسكرية، ملتفًا بذلك على عمليات إدارة الميزانية والشؤون المالية الوطنية. وتستخدم ميليشيات الشلوك المتحالفة مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه التطورات في تعبئة الشباب في غرب ولاية أعالي النيل، ترقبًا للعودة المتوقعة إلى القتال في الأشهر المقبلة^(١٦).

١٦ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، كانت دورة أعمال العنف والتصعيد والانتقام فيما بين القبائل واضحة بشكل خاص في منطقة بحر الغزال والمنطقة الاستوائية. واندلع العنف القبلي على نطاق واسع في راجا وووا في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وبلغ ذروته في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ حزيران/يونيه التي شهدت ثلاثة أيام من أعمال القتل الواسعة الانتشار في مدينة واو^(١٧). وخلص تحقيق حكومي أجري بشأن تلك الأحداث إلى النتيجة التالية: "تشهد الحالة في واو استقطابًا شديدًا يقوم على أساس قبلي، وقد بلغ التعصب القبلي مستوى أضر بالنسيج الاجتماعي للمجتمع."^(١٨) وقد سعت عناصر المعارضة والميليشيات المناوئة للحكومة إلى استغلال الانفلات الأمني والتوترات القبلية لأغراض التعبئة والمشاركة في العمليات العسكرية، بهدف دعم الطموحات السياسية المحلية، وشن اعتداءات انتقامية وهجمات لسرقة الماشية، كما سعت، في بعض الحالات، إلى الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ليس من أجل نزع السلاح، وإنما من أجل الوصول إلى الموارد المرتبطة بالانتماء إلى القوات المسلحة.

١٧ - وبالرغم من المحاولات الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات للسلام بين الحكومة وقوات الدفاع المحلية في ولاية غرب الاستوائية، فقد ظل العنف مستمرًا، ووردت تقارير متواترة عن وقوع حالات اختفاء قسري، وعن قيام القوات الحكومية على نطاق واسع بقتل المدنيين المحليين والمشتبه في ضلوعهم في أنشطة مناهضة للحكومة^(١٩). وقد حشدت المعارضة قواتها

(١٦) المصدر: مقابلات أجريت مع مصادر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وضابط رفيع المستوى من الشلوك.

(١٧) أفادت التقارير بأن مقاتلين من حركة العدل والمساواة في دارفور قد شاركوا في القتال في راجا في حزيران/يونيه، دعماً للحكومة. انظر <https://radiotamazuj.org/en/article/jem-forces-enter-rajah-governor-back-town>.

(١٨) حكومة جمهورية جنوب السودان، تقرير بعنوان "Report of the investigation committee on Wau incident" of 24th – 26th June 2016 (جوبا، ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، الصفحتان ١٨-١٩). وهو متاح على الرابط التالي: <https://radiotamazuj.org/sites/default/files/Wau%20Report.pdf>.

(١٩) المصدر: مقابلات سرية متعددة أجريت مع الساسة في جنوب السودان والمسؤولين في الأمم المتحدة؛ ومنظمة رصد حقوق الإنسان، تقرير بعنوان "South Sudan: army abuses spread west"، ٦ آذار/مارس ٢٠١٦، والتقارير متاح على الرابط التالي: www.hrw.org/news/2016/03/06/south-sudan-army-abuses-spread-west.

في الولايات الاستوائية، حيث قامت منذ اندلاع القتال في جوبا في تموز/يوليه بنقل محور تركيز عملياتها إلى مواقع أقرب إلى تلك المدينة. وشن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وغيره من الجماعات المسلحة، غارات وهجمات في جميع أنحاء ولاية وسط الاستوائية في محاولة لتأجيج التمرد وزيادة زعزعة استقرار الحالة الأمنية. وقد تفاقمت التوترات مع المجتمعات المحلية بسبب نشر جنود الدينكا في هذه المناطق، وهم الذين قاموا بالكثير من عمليات مكافحة التمرد وبأعمال العنف المرتبط بها.

١٨ - أما أبرز تنظيم قبلي يعمل في حشد المعارضة للاتفاق، فهو هيئة من سياسيي الدينكا تطلق على نفسها اسم مجلس أعيان جيينق (الدينكا)، يرأسها رئيس القضاة السابق للمحكمة العليا، أميروز رييني ثيبك. ويشغل جوشوا داو ديو منصب نائب رئيس ذلك المجلس. ويجتمع سلفا كير بانتظام مع قادة هذه المجموعة^(٢٠). وما أن قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تموز/يوليه ٢٠١٥، بتعميم اتفاق السلام المقترح، حتى أعلن مجلس جيينق معارضته للاتفاق، وادعى في بيان خطي أنه يمثل "استرضاء فاضحا لمديري الانقلاب المصممين على أعمالهم"، وأنه "معد خصيصا لرياك مشار وأتباعه، وهذا وحده يكفي لتبرير معارضة المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق بأكمله... ونحن الآن على اقتناع بأن جهود الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية قد فشلت؛ وننصح الأطراف بالتماس آليات بديلة"^(٢١).

١٩ - وكثير من الاعتراضات المحددة التي أعرب عنها مجلس جيينق بخصوص الاتفاق المقترح، بما في ذلك اعتراضه على اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، قد شكل إرهابات للتحفظات التي يبلغ عددها ١٦ تحفظا التي قدمتها حكومة سلفا كير وقت توقيعه على الاتفاق في آب/أغسطس ٢٠١٥، والتي ينسب المجلس لنفسه الفضل في صياغتها. ومنذ ذلك الحين، صدرت عن مجلس جيينق عدة مبادرات ترمي إلى تقويض الاتفاق، بما في ذلك كتابته للصيغة الأولية للمرسوم الذي أصدره كير في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بزيادة عدد

(٢٠) عقد آخر اجتماع اعترف به علنا بين سلفا كير ومجلس جيينق في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(٢١) تقرير بعنوان "The position of the Jieng Council of Elders on the IGAD-Plus Proposed Compromise" Agreement, 21 July 2015، موقع South Sudan Nation، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. والتقرير متاح على الرابط التالي: www.southsudannation.com/the-position-of-jieng-council-of-elders-on-the-igad-plus-proposed-compromise-agreement/.

الولايات في جنوب السودان من ١٠ ولايات إلى ٢٨ ولاية، وهو ما قرر لاحقا مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أنه "يتعارض" مع أحكام الاتفاق^(٢٢).

انهيار الاقتصاد الوطني

٢٠ - بعد ٣٣ شهرا من الحرب، انهار فعليا اقتصاد جنوب السودان كنتيجة مباشرة للسياسات الحكومية، وهو ما وصل بمعدل التضخم في آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٦٦١,٣ في المائة^(٢٣) وأدى إلى إرباك الأسواق بشكل حاد، وتآكل القانون والنظام، وزيادة النشاط الإجرامي، الذي يعزى في جزء كبير منه إلى تقلص إمكانية الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية، ولا سيما في المدن^(٢٤).

٢١ - ولم تجر الحكومة أيًا من الإصلاحات الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاق التي يمكن أن تؤدي إلى تحول. وقد أدى ارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب استمرار عجز الحكومة عن دفع الرواتب بانتظام، إلى تفاقم التوترات في صفوف العسكريين، وفي أوساط السكان بصفة أعم.

٢٢ - ولم تقدم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ميزانية إلى المجلس الوطني قبل بدء السنة المالية في جنوب السودان في ١ تموز/يوليه. وفي ٨ آب/أغسطس، قام ستيفن ديو داو بإلغاء جميع الشيكات التي سبق أن أصدرتها الحكومة الانتقالية، ولم يتم صرفها^(٢٥). ولم يتلق موظفو الخدمة المدنية مستحقاتهم منذ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي آب/أغسطس، أصدرت الوزارة أمرا (رقم ٢٠١٦/٤) إلى جميع الوكالات الحكومية بإغلاق حساباتها لدى المصارف التجارية وفتح

(٢٢) في مقابلة مع صحيفة الموقف، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعترف أميروز ريبي ثييك بأن المجموعة هي التي تقدمت إلى هيئة الرئاسة بالاقتراح الداعي إلى إنشاء ولايات إضافية في جنوب السودان. وانظر أيضا البيان المنسوب إلى عضو بارز في المجلس، هو ألدو أحو دينق، الذي وصف المعارضة الدولية للمرسوم المتعلق بإنشاء ٢٨ ولاية بأنها "طرح لمخطط تغيير النظام... بأشكال مختلفة" (انظر <https://radiotamazuj.org/en/article/jieng-official-blasts-igad-says-changing-28-states-regime-change>) والبيان الصادر عن الدورة الاستثنائية الخامسة والخمسين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي عقدت في أديس أبابا، يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والمتاح على الرابط التالي: http://igad.int/attachments/1275_55COM_Communique.pdf.

(٢٣) انظر www.tradingeconomics.com/south-sudan/inflation-cpi.

(٢٤) يعتبر أكثر من ٤٠ في المائة من البلد (٤,٨ ملايين شخص) ممن يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود جيوب تظهر فيها المجاعة في بعض المناطق.

(٢٥) خير بعنوان "South Sudan's finance ministry cancels all unpaid cheques"، صحيفة سودان تريبيون، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦. والخبر متاح على الرابط التالي: www.sudantribune.com/spip.php?article59864.

حسابات من جديد لدى مصرف جنوب السودان وحده، في إشارة واضحة إلى اقتراب شبح الإفلاس، وفي محاولة لتجميع أي أصول متبقية.

٢٣ - وحسب ما تقوله الحكومة ذاتها، فإن الغالبية العظمى من الإيرادات الحكومية، التي تتأتى منها نسبة تتراوح بين ٩٧ و ٩٨ في المائة من مبيعات النفط، توجه لتمويل مصروفات الأمن والمجهود الحربي، بما في ذلك شراء الأسلحة، بدلا من الخدمات الاجتماعية^(٢٦). ومع انخفاض إيرادات النفط، تبخر حتى الإنفاق الضئيل أصلا الذي يوجه للخدمة الاجتماعية، في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع الأساسية بشدة، لتصل إلى أكثر من عشرة أضعاف متوسط السنوات الخمس في عدد من الأسواق الرئيسية للبلد. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٧٧,٧ في المائة - بصفة شهرية - على مدى عام، ليتجاوز عتبة التضخم الجامح المستخدمة على نطاق واسع، والبالغة نسبتها ٥٠ في المائة من التضخم في الشهر^(٢٧). وبالتالي، ارتفعت أسعار السلع الأساسية في جوبا بنسبة تراوحت بين ٤٥ و ٨٠ في المائة للبقول، وبين ١٢ و ٥٨ في المائة للحبوب، وبنسبة ١٤٤ في المائة للذرة الرفيعة، كما تراوحت تلك النسبة بين ٧٠ و ٨٠ في المائة فيما يخص الوقود. وشهدت الولايات أيضا زيادات في الأسعار بسبب زيادة تكاليف النقل المرتبطة بتزايد الانفلات الأمني. فعلى سبيل المثال، زادت أسعار الذرة الصفراء بنسبة تراوحت بين ١٣٥ و ١٤٤ في المائة في كيويتا، بولاية شرق الاستوائية، وبنسبة ٤٨٨ في المائة في بيذا، بولاية الوحدة^(٢٨).

٢٤ - وقد انخفضت قيمة جنيه جنوب السودان بنحو ٩٠ في المائة منذ أن قام مصرف جنوب السودان بتعويم سعر الصرف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العنف الذي وقع في تموز/يوليه في جوبا قد أدى إلى انفلات الأمن بصورة خطيرة على طول طريقي نيمولي - جوبا ورمبيك - واو - أويل، وهما الشريانان الاقتصاديان الرئيسيان، إذ أن الأول يؤدي إلى داخل جنوب السودان والآخر يسير داخل البلد، وهو ما قلص إلى حد كبير من تدفقات التجارة.

(٢٦) انظر بوابة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي على شبكة الإنترنت، <http://grss-mof.org/>.

(٢٧) شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، نشرة بعنوان "Drastic food price increases further reduce household food access"، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦. والنشرة متاحة على الرابط التالي: www.fews.net/east-africa/south-sudan/alert/august-23-2016.

(٢٨) برنامج الأغذية العالمي، نشرة بعنوان "South Sudan market price monitoring bulletin"، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. والنشرة متاحة على الرابط التالي: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp286257.pdf>.

ثانيا - نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة

٢٥ - تلقى الفريق تقارير عديدة من مصادر في الحكومة وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والدول الأعضاء والأمم المتحدة عن عمليات نقل الأسلحة إلى داخل جنوب السودان منذ تشكيل الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وما زالت التحقيقات جارية لإثبات منشأ هذه الشحنات واستخدامها في جنوب السودان. وحتى منتصف آب/أغسطس ٢٠١٦، لم يجد الفريق أي دليل على قيام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بأي عمليات ذات شأن لشراء الأسلحة. غير أن الفريق قد تلقى تقارير عديدة عن استمرار قيام الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بشراء كميات كبيرة من الأسلحة يرد تفصيلها أدناه.

المقاتلات النفاثة من طراز L-39

٢٦ - في ٧ تموز/يوليه، أعلن المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، لوال روي كوانق، أن "أنتين من المقاتلات النفاثة التابعة للقوات الجوية من طراز L-39 سوف تقومان باستعراضات جوية"^{٢٩} فوق جوبا. وعندما اندلع القتال في المدينة في اليوم التالي، ظهرت تقارير عديدة على وسائل التواصل الاجتماعي تفيد بمشاهدة طائرات نفاثة، وإن لم يذكر أنها شاركت مباشرة في القتال. ثم تلقى الفريق ما يفيد بأن طائرة نفاثة واحدة على الأقل قد شوهدت في مطار ملكال في ١٦ آب/أغسطس، ومعها طائرتان عموديتان من طراز Mi-24، وأن تلك الطائرات قد شنت لاحقا عمليات قتالية ضد مواقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في الناصر في وقت لاحق من اليوم نفسه^(٣٠). وتبرهن الصورة المدرجة في المرفق الرابع على وجود طائرة نفاثة من طراز L-39 في مطار ملكال في ٣١ آب/أغسطس.

٢٧ - ولم ترد من قبل أي تقارير تفيد بأن هاتين الطائرتين النفاثتين تعملان في جنوب السودان، وبالتالي فاحتمل أن يكون الجيش الشعبي لتحرير السودان قد اشتراهما مؤخرا. ورغم أن الفريق قد تلقى تقارير أولية من مصدرين تفيد بأنه تم تقديم الخدمات للطائرتين وطلاؤهما في أوغندا، فلم يتسن له بعد التأكد من مصدرهما أو مما إذا كان قد تم شراؤهما أم أنهما تستخدمان على سبيل الاستعارة.

(٢٩) انظر www.nyamile.com/2016/07/07/breaking-fighting-in-south-sudan-capital/

(٣٠) تقرير البعثة المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦ (غير متاح للجمهور).

تصنيع الذخيرة

٢٨ - تلقى الفريق معلومات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ من مصدر عسكري رفيع الرتبة تفيد بأن الحكومة تسعى إلى تشييد مرفق لتصنيع الذخيرة للأسلحة الصغيرة في جوبا. وتمكن الفريق، من خلال تحريات إضافية، من الحصول على وثائق تبين أن رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، بول مالونق، قد طلب إلى شركة مسجلة في لبنان، هي شركة روماتيمبكس (Rawmatinpex)، أن تبدأ في بناء ذلك المرفق. وتدل سجلات السفر على أن عقد اجتماع في بيروت في أواخر عام ٢٠١٥ بين ضباط في الجيش الشعبي عينهم مالونق وممثلين لشركة روماتيمبكس. وليس من الواضح من المعلومات المتاحة حالياً ما إذا كان قد تم السير في هذا المشروع في الفترة الفاصلة.

شراء الذخيرة

٢٩ - في أواخر حزيران/يونيه، تلقى الفريق معلومات من مصدر رفيع الرتبة في الجيش الشعبي تفيد بنقل حمولة شاحنتين من الذخيرة براً من أوغندا إلى جوبا عن طريق نيمول في ١١ حزيران/يونيه أو نحو ذلك^(٣١). وأكد ممثل لإحدى الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جوبا تلك المعلومات للفريق. وأخبر مصدر آخر رفيع الرتبة في الجيش الشعبي الفريق بأن الشحنة قد اشتملت على ذخيرة للأسلحة الصغيرة وأنه قد تم شراؤها تحسباً لعملية متوقعة غير محددة. وعرض الفريق تلك المعلومات على وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، كوول مانينق، وعلى رئيس أركان الجيش الشعبي، بول مالونق، في ٢٣ حزيران/يونيه، إلا أن أيًا منهما لم يقدم رداً ذا شأن.

صفقات الأسلحة الأخرى

٣٠ - أشارت التقارير الواردة في وسائل الإعلام في شهر تموز/يوليه إلى أن الشرطة الإسبانية قد ألقت القبض على عدد من الأفراد في سياق تحقيق يجريه مكتب الشرطة الأوروبية منذ وقت طويل بشأن شبكة أوروبية لت تهريب الأسلحة. وأشار إلى جنوب السودان باعتباره من البلدان المتورطة في شراء الأسلحة عن طريق تلك الشبكة. وقد ترأسل الفريق مع السلطات ذات الصلة وهو في انتظار الحصول على مزيد من المعلومات مع تقدم سير التحقيقات.

(٣١) عند الإشارة إلى مصدر عسكري سري على أنه ضابط أو قائد "رفيع الرتبة" في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، تكون رتبة ذلك المصدر هي لواء أو أعلى من ذلك. وعند الإشارة إلى مصدر عسكري سري على أنه أحد "كبار" الضباط أو القادة في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، تكون رتبة ذلك المصدر هي رتبة تتراوح بين مقدم وعميد.

ثالثاً - التهديدات الموجهة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وموظفي المعونة الإنسانية الدوليين

٣١ - نشطت، قولاً وفعلاً، القوات التابعة للجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في تهديد عمليات وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، كما استمر الطرفان في استهداف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وقد تصاعدت تلك الأعمال في حدتها ونطاقها منذ اندلاع العنف في جوبا في شهر تموز/يوليه^(٣٢).

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة

٣٢ - ما فتئت التصريحات السياسية الصادرة عن سلفا كير ووزراء الحكومة، مثل وزير الإعلام والإذاعة، مايكل ماكوي، وعن مجلس جينق، تنطق بالعداء تجاه الأمم المتحدة وتشوه صورة العمل الذي تضطلع به ونواياها، لتهيئ بذلك مناخاً يمكن في ظله أن يُنظر إلى الاعتداء على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها باعتباره دفاعاً عن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وعن سيادة جنوب السودان.

٣٣ - وفي تاريخ تقديم هذا التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المتعلق بجنوب السودان (٦ أيلول/سبتمبر)، كان الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد وجه رسائل متعارضة عن موقفه تجاه قوة الحماية الإقليمية التي توخاها مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٤ (٢٠١٦). فقد أصدر وزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن إلبا لومورو، بياناً مشتركاً للحكومة الانتقالية ومجلس الأمن في ٤ أيلول/سبتمبر ذكر فيه أن الحكومة قد وافقت على القوة في أعقاب الزيارة التي قام بها ممثلو مجلس الأمن إلى جنوب السودان. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أخبر وزير الإعلام والإذاعة وسائل الإعلام بعد ذلك بما يلي: "إن هذه الموافقة لا تعني دخول جنوب السودان تلقائياً.

(٣٢) المصدر: مقابلات أجراها الفريق مع مصادر متعددة من الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع ٦٤ حادثاً يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في حزيران/يونيه، و ٩٠ حادثاً في تموز/يوليه. وتشمل تلك الحوادث، على سبيل المثال لا الحصر، تعرض موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها للعنف، وقد اتصلت نسبة قدرها ١٣ في المائة من حوادث العنف تلك بمضايقة أو تهديد هؤلاء الموظفين في حزيران/يونيه، وذلك بالمقارنة مع نسبة قدرها ٢٤ في المائة في تموز/يوليه. وانظر مكتب الشؤون الإنسانية، منشور بعنوان "South Sudan: humanitarian access situation snapshot – June 2016"، متاح على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_20160705.pdf، ومنشور بعنوان "South Sudan: humanitarian access situation snapshot – July 2016"، متاح على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/access_snapshot_20160818.pdf

فنحن يلزمنا أن نعرف هذه البلدان المساهمة. ويلزمنا أن نعرف الحجم، لأن ٤٠٠٠ فرد هو الحد الأقصى، لكننا لسنا ملزمين بذلك. ففي وسعنا أن نتفاوض وأن نتفق حتى على ١٠ أفراد^(٣٣). وقال كذلك: ”فإذا لم نقبل ذلك، ولم نوافق عليه، لن يدخل جنوب السودان أحد فمن يدخل دون موافقتنا هو ’غاز‘“^(٣٤).

٣٤ - وقبل زيارة مجلس الأمن، كانت معظم البيانات الصادرة عن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بشأن قوة الحماية الإقليمية معارضة لها. ففي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، ذكر سلفا كير لوسائل الإعلام أن ”بعثة الأمم المتحدة هنا لديها العديد من القوات الأجنبية، وبالتالي فإننا لن نقبل حتى بجندي واحد. لن نقبل بذلك“^(٣٥). وفي ١٢ تموز/يوليه، ذكر المتحدث باسمه، أتيني ويك أتيني، لوكالة رويترز ما يلي: ”إننا لن نتعاون في ذلك الأمر لأننا لن نسمح للأمم المتحدة بأن تسيطر على بلدنا ... وأي قوة ستسمى قوة الحماية في جوبا لن تكون مقبولة.“^(٣٦) وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، حذر الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة، أكوي بونا مالوال، في بيان أدلى به إلى وسائل الإعلام، من أن الحكومة لن تكون مسؤولة عن أي اشتباكات تقع بين قوة الحماية والعناصر المسلحة، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأن نشر القوة دون موافقة الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي سيكون ”بجازفة محفوفة بالمخاطر“^(٣٧). وعلى الرغم من الادعاءات التي تشير إلى وجود خطاب ذي نبرة أقرب إلى الطابع التصالحي، مثل النبرة الملموسة في الخطاب الذي أدلى به كير أمام البرلمان في ١٥ آب/أغسطس^(٣٨)، فقد

(٣٣) ”South Sudan accepts deployment of extra 4,000 troops“ Okech Francis، موقع بلومبرغ، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. والمرجع متاح على الرابط التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2016-09-05/south-sudan-accepts-deployment-of-extra-4-000-un-troops.

(٣٤) ”South Sudan spells out unresolved protection force issues“ Denis Dumo and Michelle Nichols، موقع وكالة رويترز، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. والمرجع متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-southsudan-security-un-idUSKCN11B22H.

(٣٥) تقرير بعنوان ”Insider: politicians resisting idea of more peacekeepers in South Sudan“، إذاعة تمازج. والتقرير متاح على الرابط التالي: <https://tamazuj.atavist.com/insider-politicians-resisting-idea-of-more-peacekeepers-in-south-sudan>.

(٣٦) انظر www.aljazeera.com/news/2016/08/approves-peacekeeping-force-south-sudan-160812191513815.html.

(٣٧) انظر الصحيفة الموالية لكبير، National Courier، على الرابط التالي: www.facebook.com/thenationalcourier/posts/625159727649066.

أفادت إذاعة تمازاج (Radio Tamazuj) في ٢٥ آب/أغسطس بأن ويك أتيني قد أنكر التقارير التي تفيد بأن الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي قد وافق على القوة بعد اجتماع عقد بين وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ووزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، في ٢٢ آب/أغسطس^(٣٩).

٣٥ - وقد أدى أيضا مجلس جيينق دورا فعالا في حشد المعارضة ضد الأمم المتحدة والقوة التي دعت الهيئة الحكومية الدولية إلى تشكيلها، كما دُعي إليها في قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، قال رئيس مجلس جيينق، أمبروز ريبني ثييك، في مقابلة مع إذاعة تمازاج، ما يلي: ”إن المجلس يهيب بشعب جنوب السودان ألا ينحذب إلى الاستماع إلى من يروجون لاقتراح يدعو إلى إرسال قوات أجنبية إضافية، وهو ما يشكل إعلانا للحرب وغزوا للبلد... لا توجد حاجة لهذه القوات، وإذا كان مدبرو هذا الأمر مصريين على ذلك، فعلى الشعب أن يهيب للوقوف إلى جانب الحكومة.“^(٤٠) وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، نظم مجلس جيينق احتجاجات ضد القوة في جوبا وفي بلدة بور، بولاية جونقلي. وأثناء أعمال الاحتجاج التي وقعت في بور، تعرض أربعة من موظفي البعثة، منهم ثلاثة موظفين دوليين وموظف واحد وطني، لاعتداء من جانب المتظاهرين المسلحين بالمناجل والعصي^(٤١). وفي بيان مؤرخ ١٥ آب/أغسطس، لكنه عمم عن طريق البريد الإلكتروني على قائمة كبيرة من الجهات التي توزع عليها الرسائل، ومنها منسق الفريق، في ٤ أيلول/سبتمبر (وهو نفس اليوم الذي صدر فيه البيان المشترك الذي يعرب عن الموافقة على القوة)، وصف مجلس جيينق القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) بأنه ”وثيقة مضللة“ تقوض سيادة البلد، بوضعه تحت وصاية الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي؛ وأكد أن ”جنوب السودان

(٣٨) قال سلفا كبير بشكل قاطع في خطابه ما يلي: ”إن جنوب السودان ليس غريزيا أو تلقائيا ضد مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومشاركة الأمم المتحدة... وهناك بالفعل أناس تنهم الحكومة الانتقالية برفض الأمم المتحدة ومحاربتها. وأود أن أؤكد في هذا اليوم العظيم أن هذا ليس تقييما دقيقا لموقفنا“. انظر www.gurtong.net/LinkClick.aspx?fileticket=WXuIVjX3umY%3D&tabid=124

(٣٩) تقرير بعنوان ”South Sudan presidency denies accepting regional troops“، إذاعة تمازاج، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦. والتقرير متاح على الرابط التالي: <https://radiotamazuj.org/en/article/dinka-council-elders-warns-war-over-additional-unmiss-troops>

(٤٠) تقرير بعنوان ”Dinka Council of Elders warns war over additional UNMISS troops“، إذاعة تمازاج، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦. والتقرير متاح على الرابط التالي: <https://radiotamazuj.org/en/article/dinka-council-elders-warns-war-over-additional-unmiss-troops>

(٤١) نشرة تحذيرية صادرة عن مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ (غير متاحة للجمهور).

لا يحتاج إلى قوات أجنبية قد بيتت النية على الإطاحة بالحكومة“؛ ودعا ”مواطني جنوب السودان إلى رفض أي تدخل خارجي في سيادتنا“^(٤٢).

٣٦ - وتفرض الجهات الفاعلة الحكومية المسلحة قيودا على البعثة تشمل حركتها في مختلف أنحاء البلد^(٤٣). وقد ازدادت بشدة منذ تموز/يوليه حوادث المضايقة عند دخول البلد في مطار جوبا الدولي، بما في ذلك تعطيل موظفي الأمم المتحدة بصفة اعتيادية عند وصولهم للبلد^(٤٤). كذلك قامت الحكومة الانتقالية بمصادرة جوازات سفر موظفي البعثة^(٤٥) وتقييد، أو محاولة تقييد، العتاد الجوي للأمم المتحدة، في انتهاك لاتفاق مركز القوات^(٤٦).

موظفو المساعدة الإنسانية الدوليون

٣٧ - في وقت كتابة هذا التقرير، كان ٥٩ من العاملين الوطنيين والدوليين في مجال المعونة قد قتلوا في جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٤٧).

٣٨ - وفي ١١ تموز/يوليه في جوبا، أخذ العديدون من قوات الجيش الشعبي في ”الاحتفال“ بانتهاء القتال مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بأن انغمسوا

(٤٢) تقرير بعنوان ”Jieng Council of Elders rejects the UN Security Council resolution 2304“، جوبا، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦. والتقرير متاح على الرابط التالي: www.gurtong.net/ECM/Editorial/tabid/124/ctl/ArticleView/mid/519/articleId/19832/The-Jieng-Council-Of-Elders-Rejects-The-UN-Security-Council-Resolution-2304.aspx

(٤٣) وفقا للمعلومات التي جمعتها وحدة الشؤون القانونية التابعة للبعثة، سجلت البعثة في الفترة ما بين ١ حزيران/يونيه و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، ما وصل إلى ٥٦ حادث انتهاك لاتفاق مركز القوات، منسوبة إلى الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وقد سُجل ما مجموعه ١١ حادثا في شهر حزيران/يونيه، و ٢٣ حادثا في شهر تموز/يوليه، و ٢٢ حادثا في آب/أغسطس. ولا تزال القيود المفروضة على حركة البعثة وعرقلة أنشطتها تشكل أغلبية الانتهاكات، حيث سجلت ٦ حوادث من هذا النوع في حزيران/يونيه، و ١٤ حادثا في تموز/يوليه، و ١٠ حوادث في ٢٨ آب/أغسطس.

(٤٤) نشرة بعنوان ”Health cluster bulletin“، رقم ٢، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦. والنشرة متاحة على الرابط التالي: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/South%20Sudan%20Health%20Cluster%20Bulletin-%20202.pdf>

(٤٥) أفيد، وفقا لمكتب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، بأنه قد تمت مصادرة ٩٠ من جوازات سفر موظفي البعثة في الفترة بين ١٦ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٤٦) على سبيل المثال، رفضت الحكومة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ السماح للبعثة بالطيران من بور إلى جوبا، وأبلغت البعثة لاحقا بفرض حظر على الطائرات المروحية في جميع أنحاء البلد.

(٤٧) منشور بعنوان ”Humanitarian coordinator demands there be no more attacks against aid workers in South Sudan“، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦. والمنشور متاح على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_160819_World_Humanitarian_Day_Press_Release.pdf. وقد أكد موظفو المكتب في جوبا هذا الأمر للفريق في ٥ أيلول/سبتمبر.

في أعمال نهب واسعة النطاق. وفي أثناء تلك الأعمال، اقتحمت قوة يتراوح قوامها ما بين ٨٠ و ١٠٠ من الجنود النظاميين^(٤٨) مجمع تيريين (Terrain)، وهو مجمع سكني مخصص لموظفي المنظمات الدولية. وأخذ الجنود، على مدى فترة مدتها أربع ساعات، في ضرب وإيذاء العديد من المقيمين في المجمع، وأخضعوا خمسة على الأقل من العاملين الدوليين في مجال المعونة وعددا غير معروف من الموظفين العاملين في المجمع لأعمال الاغتصاب والاعتصام الجماعي، وقاموا في إطار عملية من عمليات القتل التي تستهدف إثنيات بعينها بقتل جون غاتلوك، وهو موظف من النوير يعمل في المنظمة غير الحكومية، إنترنيوز، أمام زملائه. وقد حارب الجنود جميع الغرف، ونهبوا المجمع بصورة شاملة، كما سرقوا أكثر من ٢٥ مركبة^(٤٩). وبالنظر إلى مستوى العنف المرتكب، وكثرة الجهات الفاعلة المسلحة التي شاركت فيه، وضخامة كمية المسروقات، والتخريب المنهجي الذي تعرض له المجمع الواسع، فقد خلص الفريق إلى أن هذا الهجوم كان منسقا تنسيقا جيدا فيما بين مرتكبيه، ولا يمكن اعتباره عملا من أعمال العنف والسلب الانتهازية. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك الهجوم يمثل نقطة تحول واضح في مستوى الوحشية التي يتعرض لها موظفو المساعدة الإنسانية الدوليون على أيدي جنود جنوب السودان^(٥٠).

٣٩ - وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦ وحده، أفيد بوقوع أكثر من ٤٧٠ حادثا يتعلق بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وأبلغ عن وقوع ٩٠ حادثا في شهر تموز/يوليه، وهو أعلى رقم سُجل في أي شهر منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتعرضت المجمعات والقوافل واللوازم المتعلقة بالمساعدة الإنسانية للهجوم والنهب في ست ولايات^(٥١). وقد أدى ارتفاع مستوى الانفلات الأمني بالوكالات الإنسانية إلى إخلاء مواقعها جزئيا أو كليا في مناطق

(٤٨) أشار بعض الشهود إلى أنهم كانوا من أفراد الحرس الرئاسي المعروف باسم "كتيبة النمر".

(٤٩) تقرير بعنوان "Report on the events at Yei Road Camp (Terrain Camp) on the 11/07/16"، وهو تقرير قدمه مدير مجمع تيريين إلى الحكومة الانتقالية؛ ومرفق سري؛ ومصادر مستقلة متعددة أجرى الفريق مقابلات معها.

(٥٠) في ٢٣ آب/أغسطس، أعلن الأمين العام عن إجراء تحقيق خاص مستقل بشأن أعمال العنف التي وقعت في جوبا وبشأن رد البعثة. انظر www.un.org/press/en/2016/sga1677.doc.htm.

(٥١) في تموز/يوليه، نُهبَت مجمعات المساعدة الإنسانية في لير (ولاية الوحدة) للمرة الثالثة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مما ترك المدينة مرة أخرى دون أي جهة لتقديم الخدمات الصحية، نتيجة لانعدام الأمن. انظر نشرة بعنوان "OCHA humanitarian bulletin South Sudan"، رقم ١٢، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، متاحة على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA_SouthSudan_humanitarian_bulletin_12.pdf و نشرة بعنوان "Health cluster bulletin"، رقم ٢، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، متاحة على الرابط التالي: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/South%20Sudan%20Health%20Cluster%20Bulletin-%20202.pdf>

من واو وليير والولايات الاستوائية^(٥٢). وفي ١٠ تموز/يوليه، تم في جوبا قصف مستودع جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان الذي يحمل علامات واضحة تدل على أنه تابع للجمعية، فوقعت به أضرار بالغة وتعرض للنهب^(٥٣)، كما تعرض جناح للولادة تابع للهيئة الطبية الدولية داخل قاعدة دار الأمم المتحدة للقصف والتدمير^(٥٤). وفي ١١ تموز/يوليه، دخل جنود نظاميون المستودع الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب السودان، ويقال إنهم كانوا يستخدمون شاحنات ورافعات تخص الجيش الشعبي لتحرير السودان، ونهبوا بشكل منهجي ٥٠٠ ٤ طن من الأغذية، وهو ما يكفي لإطعام ٢٢٠ ٠٠٠ شخص لمدة شهر، إلى جانب الشاحنات، والمولدات الكهربائية وغيرها من مواد الإغاثة، في عملية معقدة ومتواصلة دامت أربعة أيام بعد انتهاء القتال^(٥٥).

(٥٢) ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن "هناك عشرات الآلاف من النازحين في واو وليير والولايات الاستوائية يعانون بعيدا عن الأنظار إلى حد كبير، لأننا، نحن وغيرنا من الجهات الفاعلة الإنسانية، عاجزون عن الوصول إليهم". منظمة أطباء بلا حدود، تقرير بعنوان "Access to essential healthcare dramatically reduced due to increased violence OCHA"، ٢٥ آب/أغسطس، متاح على الرابط التالي: www.msf.org/en/article/south-sudan-access-to-essential-healthcare-dramatically-reduced-due-to-increased-violence؛ ونشرة بعنوان "humanitarian bulletin South Sudan"، رقم ١٢، ٢٣ آب/أغسطس، متاحة على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA_SouthSudan_humanitarian_bulletin_12.pdf

(٥٣) بيان مشترك بعنوان "Joint statement by the South Sudan Red Cross, the International Committee of the Red Cross and the International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies on the Movement's response following the upsurge in the conflict"، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: www.southsudanredcross.org/index.php?option=com_content&view=article&id=140:joint-statement-by-the-south-sudan-red-cross-ssrc-the-international-committee-of-the-red-cross-icrc-and-the-international-federation-of-the-red-cross-and-red-crescent-societies-ifrc-on-the-movements-response-following-the-upsurge-in-the-conflict-&catid=7:news

(٥٤) الهيئة الطبية الدولية، بيان بعنوان "International Medical Corps' hospital in Juba hit by shelling amidst escalating violence in South Sudan"، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://internationalmedicalcorps.org/2016_07_11_pr_south-sudan-violence

(٥٥) المصدر: أحد كبار الضباط بالجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وبرنامج الأغذية العالمي، نشرة صحفية بعنوان "WFP condemns looting of food warehouse in Juba, still assists thousands affected by fighting"، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، متاحة على الرابط التالي: www.wfp.org/news/news-release/wfp-condemns-looting-food-warehouse-juba-still-manages-assist-thousands-affected-f؛ ورسالة بالبريد الإلكتروني موجهة من مكتب البرنامج في جوبا، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦. وفي ٢٩ آب/أغسطس، لم يكن أي من مواد الإغاثة قد تم إعادته.

رابعاً - الخلاصة

- ٤٠ - تبين التحقيقات التي أجراها الفريق منذ تشكيل الحكومة الانتقالية في شهر نيسان/أبريل أن أخطر تهديد أمني يواجه تلك الحكومة ينشأ عن السياسات والأساليب التي ينتهجها طرفا الاتفاق المتحاربين. فتركيز الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية الرئيسية على حشد قبائلها ما فتئ يؤدي إلى تصعيد النزاع ليتحول من حرب سياسية في المقام الأول إلى حرب قبلية. وزاد من تفاقم تلك الحرب انهيار الاقتصاد بسبب تراجع أسعار النفط، وسوء الإدارة، وتحويل الموارد نحو الإنفاق العسكري. وبالاقتران مع هذه الزيادة في التعصب القبلي، أدى فشل الحكومة الانتقالية في تقديم الخدمات الأساسية أو تطوير البنية التحتية إلى تقويض النسيج الاجتماعي في جنوب السودان، مما يزيد من صعوبة حل النزاع.
- ٤١ - وأخيراً، فإن استيراد الأسلحة بكميات كبيرة منذ بداية الحرب في عام ٢٠١٣، لا سيما منظومات الأسلحة من قبيل الطائرات العمودية الهجومية من طراز Mi-24، لم يؤد إلا إلى تشجيع من يسعون إلى الأخذ بالحل العسكري للنزاع. وقد وجد الفريق أن شراء الأسلحة ما زال مستمرا، وأن السكان المدنيين هم الذين يتحملون العبء الأكبر من الأضرار الناجمة عن ذلك.

Annex I: Violence in Juba in July 2016

On 2 July, an SPLM/A in Opposition intelligence officer, Lt. Colonel George Gismala, was shot and killed in Juba. On 7 July, a shootout between SPLM/A in Government and SPLM/A in Opposition soldiers erupted at a checkpoint in the Gudele ar Juba during which five SPLM/A in Government personnel were reportedly killed. On 8 July, Kiir invited then-First Vice-President Machar to the presidential compound (known as J1) in central Juba to discuss these incidents. While this meeting was taking place, fighting broke out in the immediate vicinity of the compound resulting in more than 300 fatalities.¹ The events that sparked the violence are contested by the government and opposition.²

After a brief pause in fighting on 9 July, a major military engagement broke out between SPLM/A in Government and SPLM/A in Opposition forces on 10 July in the western section of Juba, near the site at Jebel Mountain where SPLM/A in Opposition forces were cantoned. Fighting then spread toward the Yei military checkpoint, which guards the main road from Juba toward the southwest and is near UNMISS headquarters. Observers stated that the SPLA conducted a coordinated attack using Mi-24 helicopters, tanks, armoured vehicles, heavy weapons, and infantry.³ In the course of the fighting, two Chinese peacekeepers were killed and several more peacekeepers were injured while patrolling in the vicinity of the UN Juba HQ. Fighting also occurred in the Topping suburb of Juba in the vicinity of the UNMISS logistics base and the airport, as some units apparently defected from the SPLA and engaged in the fighting.⁴

Combat between the SPLA and SPLM/A in Opposition continued on 11 July—again centred on the Yei checkpoint—as the SPLM/A in Opposition sought to flee the city toward the southwest. By that afternoon, large-scale fighting in Juba had mostly concluded, and the SPLA had taken control of the SPLM/A in Opposition cantonment sites. The bulk of the surviving opposition forces had fled the city, and a limited number may have entered the UN Protection of Civilian (PoC) sites.⁵

After the fighting in Juba, the Panel received multiple, independent reports of civilians being killed both in the cross-fire and in targeted killings. According to the South Sudan Protection Cluster, the SPLA deliberately targeted civilians on the basis of their ethnicity, perpetrating unlawful killings, arbitrary arrests, enforced disappearances and sexual violence. House-to-house searches were conducted in at least five neighbourhoods in Juba, targeting mainly Nuer men and women,⁶ but also individuals perceived as “anti-government.”⁷ Ethnic violence also included widespread sexual violence during and especially in the aftermath of the fighting and announcement of a ceasefire, in particular rapes and gang-rapes of Nuer women and girls. The UN documented at least 217 cases of sexual violence, mainly Nuer women, in Juba alone between 8 and 25 July.⁸

¹ Letter from Kiir to IGAD heads of government, 12 July 2016

² The Permanent Mission of the Republic of South Sudan to the United Nations briefed the Panel on its version of events on 13 July 2016. The Panel has also discussed the incident with representatives of the SPLM in Opposition and the G10 and conducted interviews with witnesses. There are discrepancies among these accounts, including a number of questions raised by the SPLM/A in Government’s version of events. However, exposition of this issue is beyond the remit of the current report.

³ Confidential expert source, 15 July 2015

⁴ Ibid.

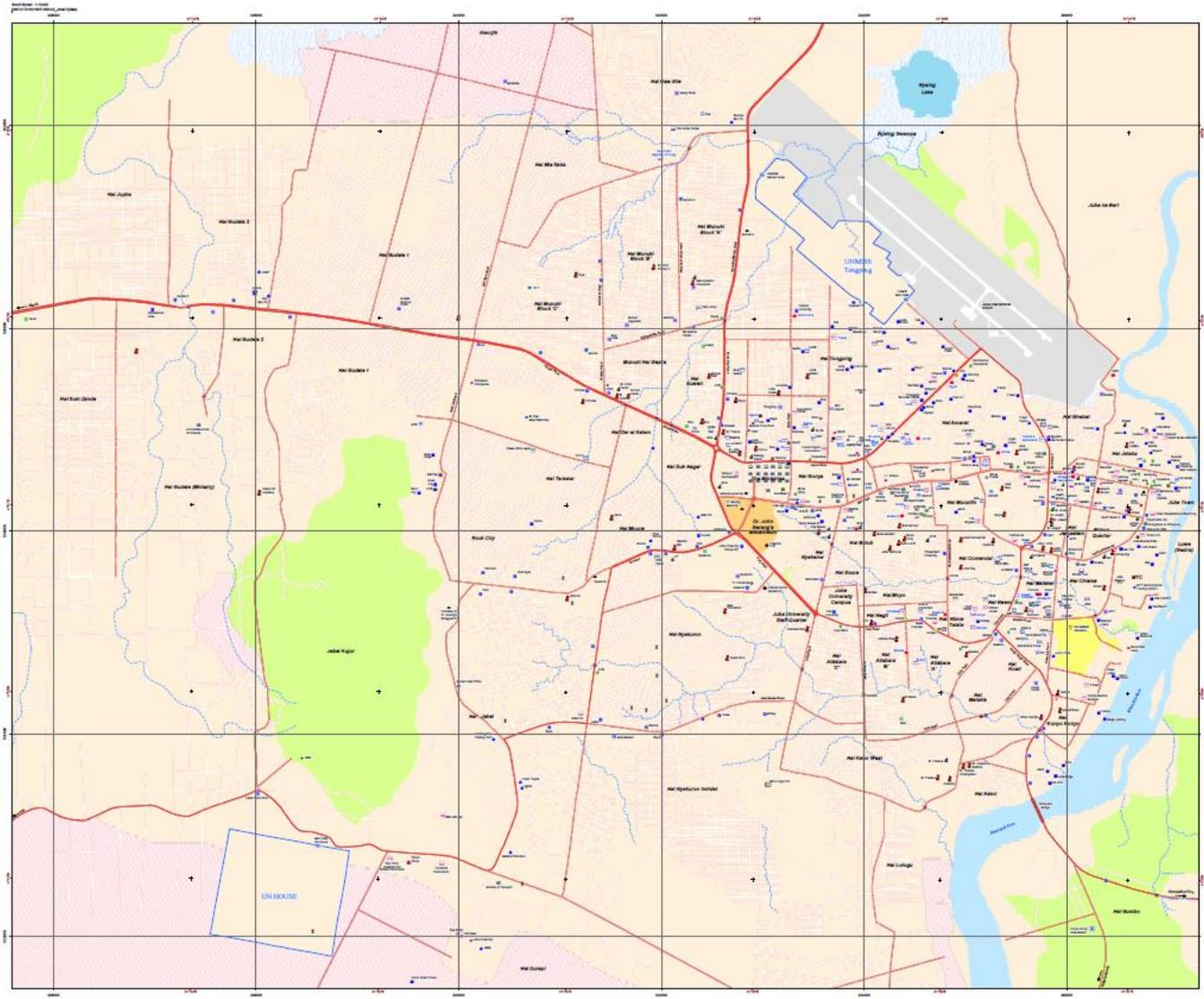
⁵ Some SPLM/A in Opposition personnel are reported to have sought shelter in the UNMISS PoC sites, though the number of personnel is unclear. The majority of SPLM/A in Opposition forces were reported by UNMISS to have departed Juba.

⁶ The South Sudan Protection Cluster coordinates humanitarian protection activities for internally-displaced persons (IDPs) and is co-led by UNHCR and the Norwegian Refugee Council (NRC). Protection Cluster update on Juba violence (8-21 July) dated 25 July, <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/south-sudan/document/protection-situation-update-outbreak-conflict-juba>, accessed on 30 August; and confirmed by the UN High Commissioner for Human Rights Zeid Ra’ad Al Hussein statement dated 4 August, “While some civilians were killed in crossfire between the fighting forces, others were reportedly summarily executed by Government (SPLA) soldiers, who appear to have specifically targeted people of Nuer origin.” <http://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20339&LangID=E>, accessed on 4 August 2016.

⁷ Multiple confidential interviews conducted by the Panel with one SPLM official, civil society and international observers.

⁸ UN High Commissioner for Human Rights Zeid Ra’ad Al Hussein statement dated 4 August, <http://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20339&LangID=E>, accessed on 4 August 2016.; and UNMISS Human Rights Division confirmed they are still receiving cases of sexual violence in Juba at time of writing, Phone interview with UNMISS official, 24 August 2016.

Annex II: Map of Juba



JUBA CITY

- UNHCR
- UNMISS
- Government
- Education
- Health
- Religion
- Public Services
- Industry
- Transportation
- Water
- Green Spaces
- Other

Scale: 1:10,000

UNMISS is a joint initiative of the United Nations and the Government of Sudan. It is a humanitarian organization that provides protection and assistance to internally displaced persons (IDPs) and refugees in Sudan. UNMISS is headquartered in Juba City, Sudan.

Annex III: Command and Control Within the Parties to the TGNU

In attributing command responsibility for actions or policies meeting the criteria for the imposition of sanctions described by the Security Council in paragraphs 8 and 9 of its resolution 2290 (2016), the Panel has followed the understanding of command responsibility outlined in articles 86 and 87 of Additional Protocol I to the Geneva Conventions of 1949, to which South Sudan acceded in July 2012.⁹ Article 86 states that, among other things, parties to the Conventions are required to “repress grave breaches” of the Conventions. Furthermore, according to article 86:

“The fact that a breach of the Conventions or of this Protocol was committed by a subordinate does not absolve his superiors from penal or disciplinary responsibility, as the case may be, if they knew, or had information which should have enabled them to conclude in the circumstances at the time, that he was committing or was going to commit such a breach and if they did not take all feasible measures within their power to prevent or repress the breach. The essential elements for command responsibility therefore require that there was a relationship, even if de facto, between a superior and a subordinate linking those who committed the breach to the commander at the time of the commission of the breach; that the superior had knowledge or had reason to know that his subordinates had committed or were likely to commit the breach; and that there was a failure on the part of the superior to take all necessary and reasonable measures to prevent or to punish the breach.”

The essential elements for command responsibility therefore require that there was a relationship, even if de facto, between a superior and a subordinate at the time of the commission of the breach; that the superior knew or should have known that his subordinates had committed or were likely to commit the breach; and that there was a failure on the part of the superior to take all necessary and reasonable measures to prevent or to punish the breach.¹⁰

In late June 2016, representatives of the Ministry of Foreign Affairs and the Office of the President confirmed to the Panel that security decisions and the planning of military operations, including responses to what the SPLM in Government deem to be acts of aggression by armed opposition groups, are undertaken by the “national security council.” The Ministry of Foreign Affairs and the Office of the President confirmed that the members of this group are: President Salva Kiir, Minister of Defence and Veterans Affairs Kuol Manyang, SPLA Chief of General Staff Malong, Minister of Information Michael Makuei, then-Minister of Finance Deng Athorbi (who Kiir replaced with Stephen Dhieu Dau in July), Minister for National Security Obutu Mamur, Director of the National Security Service’s Internal Security Bureau Akol Koor, Director of the National Security Service’s External Security Bureau Thomas Duoth, and Presidential Advisor Kew Gatluak. No representative of the SPLM/A in Opposition or the G10/former detainees were included.

According to several senior SPLA officers, Malong personally oversaw operations in Wau, Western Bahr El Ghazal state in June and in Juba in July as well as the effort to hunt Machar in Greater Equatoria in August. As described in section II of this report, Kiir and Malong maintain operational control of air assets, such as the Mi-24s. However, multiple senior and high-ranking SPLA officers have noted to the Panel that there is discontent within the SPLA at the increasing tribalisation of the army, which is attributed to Malong’s reliance on troops from his home area in Bahr el Ghazal.

With respect to the command responsibility under the Geneva Conventions to “punish the breach” of

⁹ See International Committee of the Red Cross (ICRC), “South Sudan: world’s newest country signs up to the Geneva Conventions”, 19 July 2012. Available from www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2012/south-sudan-news-2012-07-09.htm.

¹⁰ See “Command responsibility and failure to act”, Advisory Service on International Humanitarian Law (ICRC, May 2014). Available from www.icrc.org/eng/assets/files/2014/command-responsibility-icrc-eng.pdf.

those conventions, the Panel has taken note of the recent court martial proceedings following the July events in Juba. During this spate of violence, civilians were targeted on the basis of their ethnicity, in particular Nuer men and women. The Panel interviewed one victim, who was shot in the arm and wounded by SPLA soldiers. He was part of a group of 7 Nuer men, aged between 17 and 26, who were moving from one house to another seeking safety on 11 July. They were escorted by four Nuer SPLA soldiers and were stopped by soldiers in SPLA uniform at a checkpoint. The escorting soldiers were disarmed, and two were shot and killed on the spot. The soldiers at the checkpoint then fired at the seven boys, killing one and wounding two of them. The victim told the Panel how the soldiers at the checkpoint had first asked their escorts whether they were Nuer and when this was affirmed, the violence started.

Sixty soldiers were reportedly tried on charges relating to murder, random shooting, looting and violation of human rights committed during the Juba violence in July.¹¹ However, no soldier was charged with rape or sexual violence. Furthermore, the Panel was not in a position to verify whether any soldier has been charged with the attack on the Terrain compound.¹² The Panel will continue to follow the results of these court martial proceedings, in particular as they relate to violence committed during the fighting in July in Juba as well as the sexual violence committed during but mainly in the aftermath of fighting and the Terrain compound attack.

In a 27 June 2016 meeting with the Panel in Juba, Riek Machar told the Panel that he maintained command and control of SPLM/A in Opposition forces, citing the example of the rise of tensions in Kajo-Keji, Central Equatoria in recent weeks between SPLA and SPLM/A in Opposition soldiers, when he claimed he had ordered his troops to redeploy away from SPLA positions. Machar also said that he had urged his forces in Western Bahr el Ghazal to refrain from fighting but that they had been “drawn into” the conflict in Raja, Western Bahr el Ghazal — a conflict that preceded (and foreshadowed) the outbreak of violence in Wau — after police attacked civilians.

Given recent developments, including President Kiir’s decision on 3 August 2016 to dismiss some ministers from the TGNU and appoint new ministers as well as Machar’s departure from South Sudan, the Panel is continuing its investigations into command and control within the SPLM in Government and the SPLM/A in Opposition and will provide any updated findings to the Council as soon as possible.

¹¹ Panel interview with UNMISS official; & “South Sudan claims to court martial 60 soldiers for looting,” Radio Tamazuj, 31 August, 2016. <https://radiotamazuj.org/en/article/south-sudan-claims-court-martial-60-soldiers-looting>.

¹² UNMISS sources have privately shared concerns whether international standards of due process were adhered to during these trials.

Annex IV: L-39 at Malakal Airport, 31 August 2016

